

الفصل السابع

حالة ومخرجات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية وفى مجال الثقافة العلمية

إستكمالا لرصد أوضاع منظومة العلم والتكنولوجيا القومية، يعرض هذا الفصل للجانب الإجتماعي من المنظومة الكلية.

١. البحوث الإجتماعية

لا يوجد فى تقاليد الكتابة المصرية ذلك النوع التقييمي الرفيع المعروف بدراسات "حالة العلم" أو "حالة المعرفة"، غير أنه خروجاً على هذه التقاليد سعى كثيرون فى السنوات الفائتة الى هذا الأمر، وكان بعض الجهد متميزاً ورشيداً إلى أبعد الحدود، وكان بعضه الآخر يقترب من أن يكن إراحة لضمير أو إثباتاً لسبق.

وفيما يتعلق بالبحث فى حالة العلم الاجتماعى فى مصر، فقد جرت عدة محاولات فى هذا الشأن غير أنها لم تكتمل بعد لتقف على الحالة بكاملها، كما أن بعض هذه المحاولات لم يتم تحديثها وتوقفت المتابعات فيها عند تاريخ كتابتها. والأبرز فى هذا السياق .. هى المحاولة المتميزة التى قامت بها لجنة الدراسات الاجتماعية بالمجلس الأعلى للثقافة عام ١٩٩٦ من عقد مؤتمر علمي رفيع جمعت أبحاثه فى مجلدين لم يتم نشرهما بعد، كان عنوان العمل "الوضع الحالي لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا" وفيه قام الباحثون بجهد وفير فى تبين حالة العلم ومؤسساته فى مصر. فقد قدم بحث حول "الأوضاع الراهنة للبحث الاجتماعى فى

مصر"، وقدم بحث آخر عن "الوضع الحالي للعلم الاجتماعى فى مصر" وقدم بحث ثالث عن تجربة معهد التخطيط القومى فى بحثه عن "الفعل والتنظيم الاجتماعى فى مصر" وعرض بحث عن تطبيقات علم الاجتماع فى مصر، وتضمن البحث الأخير دراسة حالة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ومعهد التخطيط القومى كلاهما كنموذج أكاديمي، ودراسة حالة أخرى لوزارة القوى العاملة ووزارة الشؤون الاجتماعية كلاهما كنموذج وزارى، كما عرض بحث عن حالة علم الاجتماع الريفي فى مصر، وقدم بحث آخر فى "الانثروبولوجيا التطبيقية .. التأسيس النظري والمشكلات المجتمعية فى مصر" كما إستعرض تقرير تذكاري عن تطور معهد العلوم الاجتماعية فى مصر.

وحيث لا يوجد عمل مواز لما جرى فى حالة علم الاجتماع والانثروبولوجيا فى فروع العلم الاجتماعى الأخرى يمكن الإشارة إلى اجتهادات أخرى ابتغت ذات الهدف وإن لم يكن بمقدورها أو برغبتها تعظيم النتائج. ويأتى فى مقدمة ذلك .. الفصل المتميز الذى افتتح به الفيلسوف المصرى د. زكى نجيب محمود كتابه "من زاوية فلسفيه" الذى نشرته "دار الشروق" فى القاهرة طبعته الأولى عام ١٩٧٩ ثم توالى طبعاته فيما بعد. عنوان الفصل "الفكر الفلسفى فى مصر المعاصرة" ويشير د. زكى نجيب محمود فى صفحته الأولى إلى أن "هذا البحث لا يدخل فى نطاق علوم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد". وقد عقدت فى الثمانينات أكثر من ندوة حول "دور أقسام الفلسفة فى مصر".

وإلى جانب ذلك يمكن الإشارة إلى بحث مسحي آخر قام به الباحث الفرنسى آلان روسيون ونشرته المجلة الاجتماعية القومية التى تصدر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة فى عدد يناير ١٩٨٧، وعنوانه: "المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى.. ثلاثون عاماً من العلوم الاجتماعية فى مصر ٥٢ - ١٩٨٠".

وللدكتور مصطفى سويى بحث رائد فى حالة البحث فى العلم الاجتماعى فى مصر نشر فى عام ١٩٦٩ فى كتاب بعنوان "نحن و العلوم الإنسانية" عن مكتبة الأنجلو المصرية، ثم له من بعد ذلك إسهامات بارزة فى نفس المجال من بينها بحثه

القيم "تحو مدرسة وطنية في علم النفس" والذي نشرته المجلة الاجتماعية القومية في عدد يناير ١٩٩٧.

وفيما لم يحدث تقويم مكتمل لحالة علم السياسة في مصر، فقد أصدر مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عدة كتب وأبحاث ذات قيمة عالية في هذا المضمار، بعضها كان مباشراً في معالجة جوانب من حالة علم السياسة، وبعضها كان أكثر اهتماماً بتقديم العون النظري والخبرة المقارنة اللازمة لتقدم العلم.

وقد يكون هذا الجهد هو المعادل كماً وكيفاً لما بذل على صعيد علم الاجتماع وكلاهما يفوق ما بذل على صعيد بحوث حالة العلم في العلوم الأخرى.

يمكن الإشارة كذلك إلى جهد صاعد في دراسات حالة علم الإدارة في مصر، ويبرز في ذلك بحث للدكتور السيد عبد المطلب غانم نشره المركز في يناير ١٩٨٩ بعنوان "دراسة الإدارة العامة .. فحص الحقل" و جهد آخر أكثر حداثة ومباشرة يمثلته بحث د. عطية حسين أفندي "حالة المعرفة في علم الإدارة" الذي نشرته دورية "أحوال مصرية". التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في عددها الثاني خريف ١٩٩٨.

وتظل - على ذلك - دراسات حالة العلم في مصر قاصرة وغير مكتملة، فهي عبارة عن جهود متناثرة .. بعضها قديم وبعضها أولي، وحتى في كثير من الحالات غير موجود.

أولاً .. الفلسفة - غياب الفيلسوف

يعد الفصل الذي خصصه د. زكي نجيب محمود في كتابه "من زاوية فلسفية" ١٩٧٩ هو الأهم في تقرير حالة المعرفة في الفلسفة .. غير أن هذه الأهمية المؤكدة .. ينال منها عدم التطرق إلى جهود بيئة فسي علوم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد، وإلى إغفال عدد من المؤلفات الهامة، وكلتا الملاحظتين اعترف بهما الكاتب في بداية ونهاية بحثه القيم ... و مما يذكره الكاتب يتضح

بجلاء أن جهداً عظيماً قد بذل من قبل "المحترفين" المصريين فى حقل الفلسفة .. ترجمة وإحياء وإبداعاً، ولقد استمر هذا الجهد من بعد وإلى الآن .. وبدأ هذا الجهد من خلال المشروعات الكبيرة كالتى قام بها د. حسن حنفي، د. عاطف العراقي، د. إمام عبد الفتاح الذى بذل جهداً غير عادى فى نقل فلسفة هيجل إلى العربية، وكذلك من خلال جهود متفرقة لأساتذة الفلسفة فى التحقيق والترجمة والجدل، فقد نقل الكثير من نتائج المدرسة البنيوية واتجاهات ما بعد الحداثة إلى العربية، كما أن جدلاً ثرياً قد قام بين المعنيين بحقل الفلسفة فى شأن هذه المدارس وجدواها ووضعيتها العالمية. ويبدو هذا الجهد كذلك من خلال مؤتمرات أقسام الفلسفة وندوات الجمعية الفلسفية المعرفية التى تتخذ من قسم الفلسفة فى كلية الآداب جامعة القاهرة مقراً لها وتعد مؤتمرًا سنوياً رفيعاً فى شأن الفلسفة، وتصدر دورية علمية قيمة باسم "المجلة الفلسفية المصرية" تعرض لآراء وجهود الجماعة الفلسفية فى مصر.

ويمكننا هنا إبداء بعض الملاحظات فى هذا الشأن:

١- إن المشكلة الأولى التى تعترض تطور حال المعرفة فى الفلسفة هى سوء الظن الشعبى والحكومى العام إزاءها، فقد أصبحت الحكمة فى العقل الجمعي المصري أقرب إلى أن تكون مرادفاً للغو الحديث أو الكلام غير المسئول. وقد أدى ذلك إلى ضعف القبول الرضائي بالالتحاق بأقسام الفلسفة بالجامعات.. وقد ساهم أكثر من عزوف المتفوقين عن الالتحاق بهذه الأقسام ذلك الضباب الذى يحيط بمستقبل خريجي قسم الفلسفة.

٢- تتعلق المشكلة الثانية بإمكانات النشر الفلسفى، فبرغم وجود عدد كبير من المؤلفات الفلسفية فى المكتبات وتجاوز بعضها العديد من الطبوعات، فلا زالت إمكانية النشر الفلسفى فى مصر أقل من الممكن، باستثناء "المجلة الفلسفية المصرية" التى تصدر متباعدة المسافة لا توجد دورية علمية أخرى منتظمة فى هذا الحقل، كما أن بعضاً من دور النشر الذى جرت تقاليداً على تعظيم النشر الفلسفى قد ابتعدت عن ذلك فى السنوات الأخيرة مما ضيق من مساحة

الحركة ومناعة النور لإبداعات ونشاطات الجماعة الفلسفية، والمثال البارز على ذلك دار المعارف. إضافة إلى ذلك فإن ما تنشره كبرى دور النشر الأخرى كدار الشروق وغيرها فيظل ينظر باعتبار إلى أسماء المؤلفين مما يغلق أبواباً أمام أشخاص لم تنمو شهرتهم وربما أيضاً لم تكتمل قدراتهم ولكن كان يمكن الأخذ بأيديهم أملاً في أن يوسع ذلك احتمالات ظهور نوابغ فلسفية مصرية.

٣- إن حركة الترجمة الفلسفية لازالت قاصرة برغم أهميتها البالغة، وربما تكون الجهود التي بذلت في معظم القرن العشرين أكثر مما بذل في عقديه الأخيرين.

٤- لا يزال هناك قلق من عدم وجود فيلسوف مصرى يقود حركة الفكر في القرن الجديد، إن جملة القضايا والتحديات المطروحة على أجندة الفكر المصرية لازالت تفتقد فيلسوفاً تتمحور حوله حركة الفكر ويكون مركز إشعاع وإحياء لحالة الفلسفة في مصر.

وخلاصة القول في هذا المقام .. أن هناك جهداً فلسفياً هائلاً قد بذل في مصر طيلة هذا القرن إلى سنتيه الأخيرة، غير أن هذا الجهد قد أصبح معرضاً للخطر نظراً للتحديات الداخلية والإقليمية التي تهدد استمراره وامتيازته. وتظل المشكلة الأساسية في حصيلة إبداعات الجماعة الفلسفية في مصر هو ضعف هذه الحصيلة في مواجهة الحصيلة العالمية والنتيجة النهائية لهذا الضعف - برغم الجهد - عدم وجود فلسفة مصرية ذات وجود عالمي شأن الفلسفات الغربية وعدم وجود فيلسوف مصري واحد في ثقل كبار فلاسفة الغرب في القرن العشرين .. برغم البلاء العظيم الذي قامت به الجماعة الفلسفية ترجمة وشرحاً ونقاشاً .. و برغم جهود أساتذة كبار في حجم زكى نجيب محمود وعبد الرحمن بدوي وحسن حنفي.

وإذا كانت الفلسفة هي أم المعارف وهي التمهيد الجامع للعلم الاجتماعي والطبيعي على السواء، فإن مسؤولية الجماعة الفلسفية المصرية في تطوير حالة المعرفة وإبداع في النص الفلسفي تظل مسؤولية مزدوجة .. من أجل حقلهم بالأساس ثم من أجل منظومة العلم بأكملها.

ثانيا : علم السياسة - ضهور النصّ

شهد علم السياسة تقدماً ملحوظاً في مصر منذ منتصف الثمانينات، ففي هذا التوقيت تأسس مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، وكانت نشأة هذا المركز بداية حركة تنوير وتنشيط واسعة في العلوم السياسية، فقد مثل وجوده وما تبعه من مراكز تسير على منواله تغطية جيدة على ضعف الحالة الجامعية، وتدنى مستوى الخريجين، وتواضع العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، والتي كان لا ينبغي إجازتها في إطار ضعف عام أحاط بدور الجامعة الفكري والذي كان تقليدياً من وظائفها الكبرى. لقد بدت مراكز البحوث الجامعية في هذا الإطار حلاً ناجحاً لأزمة الفكر الجامعي، ومثالاً فقد استطاع مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في فترة قصيرة أن يلعب دوراً أساسياً في البحث العلمي وفي إثارة الحوار الفكري، واستطاع المركز من خلال إبداع علمي حقيقي أن يوجد صيغاً للبحث والندوات والمؤتمرات أدت إلى استقطاب مئات من الأساتذة والباحثين والدارسين في نشاطاته المتنوعة. لقد مثل هذا المركز منذ نشأته تميزاً على المستويين العلمي والتنظيمي^{٢٩}.

وما إن نجح هذا المركز حتى توالى العديد من مراكز البحث الجادة في مجالات علم السياسة، فمن داخل المركز تميز برنامج الدراسات الآسيوية الذي استقل فيما بعد، وأصبح لمركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية دوراً ملحوظاً في دراسات هذه القارة والعلاقات المصرية والعربية بها. كذلك فقد استقل مركز ثالث باسم مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ثم مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، وتتعاون المراكز الثلاث مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية وكذا مركز بحوث ودراسات الحاسب الآلي في نفس الكلية. لقد أسهمت هذه المراكز الثلاث مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الذي يعد أعرق وأشهر مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية على المستوى العربي وكذا معهد الدراسات الأفريقية ومركز الدراسات الشرقية في جامعة القاهرة، ومركز بحوث الشرق الأوسط ومركز بحوث ودراسات العالم التركي

^{٢٩} السيد يسين، الإبداع العلمي في مواجهة التسيب الفكري، الأهرام الإقتصادي، ١٣/٢/١٩٨٩

والبلقان في جامعة عين شمس، وكذا مركز دراسات المستقبل في جامعة أسسوط؁ إضافة إلى عدد من المراكز المستقلة كمركز دراسات الشرق الأوسط؁ ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان؁ ومراكز الجيل والحضارة والمحروسة ومركز المستقبل للدراسات الأفريقية إضافة إلى فروع مركز دراسات الوحدة العربية؁ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والمعهد العالي للفكر الإسلامي .. لقد أسهمت هذه المراكز والمعاهد في انتعاش علم السياسة في مصر منذ انتصاف عقد الثمانينات وإلى الآن. وتمثل مظاهر الانتعاش في كم وكيف الندوات والمؤتمرات السياسية التي تعقدها هذه المؤسسات؁ وكذا حجم الكتب والأبحاث والأعمال التي قامت بنشرها؁ وعلى سبيل المثال.. فقد نشر مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في السنوات الممتدة من عام ٨٦ إلى عام ١٩٩٨ (٧٩) كتاباً بعضها صدرت منه أكثر من طبعة؁ إضافة إلى (١٢١) بحثاً في العلوم السياسية؁ هذا غير (١٥) دراسة في الأمن والاستراتيجية؁ و(٩) أوراق بحثية باللغة الإنجليزية؁ كما عقد (١٢٨) ندوة ومؤتمر؁ (١٤٧) حلقة نقاشية. ويمارس مركز الدراسات الآسيوية نشاطه من خلال آلية المؤتمرات الدولية والداخلية؁ وكذا المشروعات البحثية؁ وسيمانر آسيا.. وهي سلسلة محاضرات ينظمها المركز ويستضيف فيها محاضرين آسيويين أو مصريين؁ ويصدر المركز سلسلة أوراق آسيوية صدر منها (٢٠) بحثاً حتى يونيو ١٩٩٨؁ وكذا عدداً من الكتب. أما مركز دراسات وبحوث الدول النامية الذي تأسس عام ١٩٩٥ فيصدر عدداً من السلاسل هي: سلسلة رؤى جديدة صدر منها (٤) أعداد؁ وسلسلة محاورات التنمية صدر منها (٧) أعداد؁ وسلسلة دراسات التنمية صدر منها (٣) دراسات؁ وسلسلة كتب مكتبة التنمية؁ وسلسلة كتب قضايا التنمية صدر منها (١٠) كتب؁ وسلسلة منتدى التنمية؁ وبدأ المركز تقليداً جديداً بإصدار تقرير سنوي باسم تقرير التنمية صدر العدد الأول منه عام ١٩٩٨؁ وبدوره يصدر مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ثلاث: قضايا إدارية؁ منتدى السياسات العامة؁ أوراق غير دورية.

وإذا كان هذا هو حال البحث في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؁ فإن مراكز ومعاهد الدراسات الأخرى إسهاماتها الهامة .. هذا فضلاً عما يمثله مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام من وجود رئيسي في

مجال العلم والفكر السياسي فى مصر، ويصدر مركز الدراسات السياسية بالأهرام سلسلة كتب المركز، ويصدر تقريرين سنويين بالغى الأهمية هما: التقرير الاستراتيجى العربى الذى يصدر سنوياً منذ عام ١٩٨٥ كأول تقرير من نوعه فى العالم العربى، وتقرير الحالة الدينية الذى صدر العدد الأول منه عام ١٩٩٥، كما يصدر سلسلة كراسات استراتيجية، وملف الأهرام الاستراتيجى، ودورية قضايا برلمانية، وقرارات استراتيجية.. وكلها شهرية. وكذا فصلية أحوال مصرية المعنية بالنظام السياسى المصرى، وتصدر مجلة السياسة الدولية المعنية بالشئون الدولية عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر.

إن حالة المعرفة فى علم السياسة فى مصر تبدو جيدة، فالكتب والندوات والأبحاث والدراسات التى تعاقبت فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة قد خلقت تراثاً جاداً ومهماً من الأدبيات السياسية، ثم إن هذا التراث قد غطى كافة فروع علم السياسة، وكذا منطق وقضايا الداخل والخارج، بل إن النجاح الذى حققه صدور التقرير الاستراتيجى العربى عام ١٩٨٥ قد دفع مراكز أخرى لإصدار تقارير مماثلة تأخذ بذات النهج.. فكان تقرير "الأمة فى عام" الذى يصدر كل سنة هجرية، وتقرير التنمية البشرية الذى يصدره معهد التخطيط القومى، وتقرير التنمية الشاملة فى مصر الذى يصدر مركز دراسات وبحوث الدول النامية.. إن هذه التقارير تكاد تغطي تطبيقات العلوم السياسية والإقتصاد السياسى محلياً وإقليمياً ودولياً فى كل عام. وهكذا تولدت وفرة من التقارير والكتب والأبحاث فى غضون عقد ونصف لم تكن متوفرة من قبل فى أى من عقود التاريخ الحديث.

والملاحظة الأخيرة فى هذا الصدد.. متعلق بضعف الكثير من البحوث والدراسات السياسية التى لم تعد تمثل أكثر من أرشيف منظم، فلا يكاد الباحث يعد فقرة أو عبارة مطولة دون الرجوع إلى مرجع، وتبدو الصفحات المتعاقبة وكأنها قصاصات متعاقبة تم ترتيبها بحسب الموضوع، وهنا لا يظهر للباحث أثر.. حيث يختفى النص تماماً تحت وطأة المراجع. أيضاً فإن هذه المراجع هى الأخرى تكون فى أحيان كثيرة أشارت صحفية غير موثوق بها على نحو علمى صارم، وهكذا يدب الوهن فى جسد البحث وفى أطرافه وتكون النتيجة تعاقب إشارات الإحالة

واختفاء النص ومن شأن ذلك بالضرورة أن تخفي معه درجة الإفادة من التحليل.. بالنسبة إلى القارئ العام أو الباحث المتخصص وكذلك صانع القرار. وإجمالاً.. فإن الجهد الكبير الذى يبذل على صعيد البحث فى علم السياسة والعقد والنصف الأخير يحتاج إلى فك الارتباط النسبي مع علم السياسة الغربي دونما الارتداد إلى مقولات أيديولوجية مضادة. كما أن هذا الجهد يحتاج فى جوانب كثيرة منه إلى رفع الكفاءة التقنية والبحثية وتعميق مستوى التحليل وتوسيع مساحة النص.

ثالثاً : علم النفس - تحدى العالمية:

ظفر علم النفس بنجاح نسبي فى العقدين الأخيرين من خلال كثرة الأدبيات التى تناولت فروع علم النفس المختلفة، وتنوعت هذه الأدبيات من كونها أبحاثاً مصرية فى قضايا علم النفس إلى كونها ترجمة خالصة لمؤلفات أجنبية فى نظريات وتطبيقات علم النفس وعلى الصعيدين ..

ويصف مصطفى سوييف جهد علماء فى علم النفس فى مصر عموماً بالضعف، وأنه برغم عدم التوقف فى مصر عن البحث والنشر، فإن هناك ما يعوق وصول معظم هذه البحوث عن أن تصل إلى مرتبة الاعتراف العام فى مراكز البحث السيكولوجي المتقدم فى الخارج. ولو أن هذه البحوث كتبت بالإنجليزية وأرسلت إلى دورية محكمة فى أوروبا وأمريكا فمعظمها لن يقبل للنشر، فهذه البحوث - طبقاً لسوييف - تعاني عيب الاتباعية، فالبحوث المنشورة وغير المنشورة (رسائل الماجستير والدكتوراة) سبق تناولها فى كتابات التخصص، وحجم الجديد الذى يقدمه باحثو علم النفس لا يكفى لترشيح أعمالهم للنشر فى الدوريات المحكمة المعترف بها. وتتبع جذور هذه المشكلة من تسليم الباحثين بأن هناك نوع من المشكلات يصلح للبحث بطبيعته، ونوع آخر منها لا يصلح للبحث بطبيعته.

ويكمل هذه المسلمة قضية فرعية مؤداها أن المشكلات الصالحة للبحث هى المشكلات المطروحة فى الكتب والدوريات، ومن ثم فهم ينظرون إلى الأعمال المنشورة كما لو كانت قوائم أو كتالوجات بالمشكلات المعروضة، وما عليهم إلا أن يأخذوا منها ما يمكن إعادة بحثه، والنتيجة الحتمية لذلك تكرار ما سبق دراسته.

ويدعو سويف إلى بناء "مدرسة وطنية فى علم النفس" .. مؤكداً أن المدرسة الوطنية فى العلم حقيقة تاريخية فى مسار العلوم النفسية فى المجتمعات المتقدمة، وأن حقيقة قيام العلماء بأدوار ذات طابع وطنى فى تغذية مسيرة التيار العالمى لعلم النفس لا تزال صادقة وفعالة فى كثير من أنحاء العالم حتى الآن^{٢٠}.

وهكذا تظل قضية الاستقلال الإيجابى والرفعة العالمية الى المستويات العالمية للعلم هى مشكلة علم النفس شأن فروع العلم الاجتماعى الأخرى. وربما تكون قضية الاستقلال الإيجابى هنا بالغة الأهمية، حيث أن الانسان المصرى هو عماد منظومتى العلم.. الاجتماعى والانسانى.. ثم انه أداة التكنولوجيا وغايتها.. وهو من قبل ومن بعد محور عملية التنمية برمتها. ولذا فإن السعي لسير أغواره وكشف جوانحه ومعرفة مدخلاته وتفاعلاته ومخرجاته، ودراسة سلوكه ودوافعه وغرائزه.. تعد كلها متغيرات جوهرية يتوجب التوصل إليها وإدراكها وتعديل وتقويم شوائبها وأخطائها، فمن شأن ذلك أن يسهم فى استخراج الطاقات الخلاقة وتنقية المجال النفسى لها والتهيؤ للفعل والانجاز.

رابعاً: علم الاجتماع - تقدم ملحوظ

تعد أوراق المؤتمر العلمى الرفيع الذى عقده المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة نهاية عام ١٩٩٦ معبرة إلى حد كبير عن حالة البحث فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا، فقد تعرض المؤتمر لحال العلم والعلماء والهيئات العلمية على نحو مستفيض وأمين. والملاحظة الهامة التى يمكن أخذها على أعمال هذا المؤتمر هو عدم تعرضه لبيلوغرافيا الأدبيات الاجتماعية والانثروبولوجية فى مصر، وعدم الدخول فى تقييمات تقنية للكتب والبحوث البارزة فى العلمين.

لقد كان التركيز أكثر على مؤسسات البحث فى علم الاجتماع، وعلى حالة الباحثين الاجتماعيين، وكذا على أوجه النقد العامة لحالة البحث الاجتماعى فى مصر. غير أن النتيجة المؤكدة من القراءة العامة لبيلوغرافيا علم الاجتماع ولنتائج

^{٢٠} د. مصطفى سويف، نحو مدرسة وطنية فى علم النفس، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول يناير ١٩٩٧.

هذا المؤتمر هي إحراره لتقدم ملموس في الربع قرن الأخير، وربما يدل عقد هذا المؤتمر بذاته على ثقة قوية لأصحاب العلم في علمهم وكذا على مستوى عالياً قد حققوه بما يستحق أن يفرد به مؤتمر تشخيصي كبير على هذا النحو. وتجد المعرفة في علم الاجتماع طريقها عبر الكتب والأبحاث والاستطلاعات التي تعاقبت على نحو واضح في السنوات الأخيرة وتعد المجلة الاجتماعية القومية التي يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة هي الدورية الأساسية المتخصصة في علم الاجتماع، وقد صدر من هذه المجلة (٣٤) مجلداً حتى عام ١٩٩٨.. وعادة ما تحوى هذه المجلة بحوثاً ودراسات، ومقالات نظرية، وشرح مفاهيم، وترجمات لعلماء الاجتماع وعرض كتب ورسائل ماجستير ودكتوراة وتعد المجلة هي الأشهر في نشر استطلاعات الرأي للجمهور في العديد من القضايا. وإضافة إلى جهود المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تبدو جهود متصاعدة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في ذات السياق.. فبعد تأسيس الوحدة الاجتماعية بالمركز خصصت صفحة قضايا استراتيجية التي يحررها المركز وتنتشرها الأهرام إسبوعياً عدداً كبيراً من المقالات في شرح المجتمع المصري، وفتحت الصفحة ملفاً واسعاً استمر الجدل بشأنه شهوراً عديدة حول آليات المشروع النهضوي المصري، كان للجانب المجتمعي النصيب الأكبر من مادة الجدل فيه، وأخيراً فقد أصدر مركز الدراسات فصلية أحوال مصرية المعنية بالنظام السياسي المصري وبالمجتمع المصري.. وجعلت الدورية ملف عددها الأول عن الطبقة الوسطى في مصر، والثاني عن مشروع توشكي في جنوب الوادي، وتعد ملفات أخرى في القرية المصرية، والقاهرة، والمال والسياسة.. وقد دخل المركز في وقت متزامن مع إعداد "أحوال مصرية" دائرة بحوث الرأي.. فأجرى استطلاعاً كبيراً حول الاتجاهات السياسية والمجتمعية للمصريين عام ١٩٩٨.. ونشرت نتائجه الكاملة في "أحوال مصرية" وإلى جانب الجهد الأكبر للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والجهد الواضح لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يعنى مركز الجيل ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية وأقسام الاجتماع والإنثروبولوجيا بكليات الآداب والمجالس القومية المتخصصة وكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية بمتابعة

ونشر أبحاث عن المجتمع المصري. ويعد معهد العلوم الاجتماعية أقدم المعاهد العليا في الجامعات المصرية على الإطلاق، فقد بدأت الدراسة فيه عام ١٩٤٨ وكانت المدرسة الاجتماعية الفرنسية (مدرسة دور كايم) بقيادة على عبد الواحد وافي، عبد العزيز عزت، سائدة في جامعة القاهرة حين جاء الأستاذ رادكليف براون أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة أكسفورد إلى الإسكندرية وأنشأ المعهد فكلن الاتجاه الأنثروبولوجي الجديد الذي ساد في المعهد منذ إنشائه إلى أن تأسس قسم الأنثروبولوجيا في جامعة الإسكندرية.. وهو القسم الوحيد في الجامعات المصرية الذي يعتمد الدراسات الميدانية في مجاله البحثي والتعليمي^{٣١}.

وقد أصبحت المكتبة العربية في مصر تخرج على فترات متقاربة نسبياً بعنوانين هامة في دراسات المجتمع المصري، ولأقت فروع علم الاجتماع جميعها بدرجات متفاوتة من الاهتمام، ويمكن الإشارة سريعاً إلى إسهامات د. سيد البحراري والسيد يسين في علم اجتماع الأدب، وعلى عبد الرازق وعبد المنعم عبد الحى في علم اجتماع السكان، ومحمد بيومي في علم الاجتماع الديني، وحامد ربيع وفاروق يوسف أحمد وإسماعيل سعد في علم الاجتماع السياسي، وحسن الساعاتي في علم الاجتماع الخلدوني، صلاح العبد في علم الاجتماع التطبيقي، وعبد الله عبد الرحمن في علم الاجتماع الاقتصادي، وصلاح الفوالي وسامية جابر وقباري اسماعيل في وصفية علم الاجتماع المعاصر، وكذا إسهامات سيد عويس وعبد الباسط عبد المعطى وسالم عبد العزيز وعبد الحليم السيد وعبد الوهاب إبراهيم وعبد العزيز سليمان في الدراسات السوسيولوجية لمصر.

ولا تزال دراسات تقييم حالة المعرفة في علم الاجتماع وتقويم أدبيات العلم في مصر أولية وغير كافية.

لقد كانت هناك محاولات في هذا الطريق مثل محاولة عبد الباسط عبد المعطى في "دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبيعية لمصر. رؤية تحليلية نقدية للدراسات المحلية" التي نشرتها المجلة القومية الاجتماعية في سبتمبر ١٩٨٨ وكذا

^{٣١} د. السيد بدوي، تقرير تذكاري عن التطور التاريخي لمعهد العلوم الاجتماعية، في أوراق مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، م.س.ذ.

محاولة عزت حجازي في بحثه "الأوضاع الراهنة للبحث الاجتماعي في مصر" ١٩٩٦.

خامساً.. حالة البحث في العلوم الاجتماعية - ملاحظات عامة

يدل ناتج النشر في العلم الاجتماعي في مصر على نشاط بحثي واضح، كما تدل حركة المنديات والمؤتمرات العلمية في فروع العلم الاجتماعي المختلفة على حيوية الحياة البحثية في مصر. وإذا كان الإنصاف يقتضي التسليم بهذه الملاحظة الأولية حول حيوية النشاط العلمي والبحوث في مجال العلوم الاجتماعية، فإن قواعد الإنصاف نفسها تقتضي الإشارة إلى عدد من معوقات البحث الاجتماعي والتي تشكل تحدياً راهناً ومستقبلياً أمام حركة العلم الاجتماعي في مصر.. نوجزها في التالي:

١ - تأزم أجهزة البحث الاجتماعي في مصر

تنامت أعداد أجهزة البحث الاجتماعي في مصر منذ منتصف الخمسينات، ثم زادت زيادة واضحة في السنوات الخمس عشرة من (٨٠-١٩٩٥). بلغ إجمالي ما ظهر في هذه السنوات (٤٤) جهازاً بحثياً اجتماعياً، إضافة إلى نحو (٢٦) جهازاً تأسست قبل الفترة المذكورة، ليصل عدد أجهزة البحث الاجتماعي في مصر إلى السبعين جهازاً، ينتمي (٤٥) جهازاً منها إلى الدولة (وهي إما أجهزة حكومية مستقلة أو تابعة لجامعات أو وزارات) وينتمي الجزء الآخر إلى القطاع غير الحكومي وتبدو ملامح التأزم في أجهزة البحث الاجتماعي فيما يلي:

أ - ضعف الموارد المالية لهذه الأجهزة.. و طبقاً لنتائج عزت حجازي في دراسته لأجهزة البحث الاجتماعي في مصر، فقد أجابت نسبة ٦٣% من الأجهزة بأن التمويل حكومي، و ٣٦,٨% بأن التمويل دولي غير حكومي، ٣٣% بأن التمويل من مصادر مصرية غير حكومية، وفيما لم تقدم ١٠% من الأجهزة إجابات محددة حول التمويل ذكرت نسبة مماثلة بأن التمويل يأتي من عائد النشاط. وتدل هذه الإجابات مجتمعة على أزمة تمويل حقيقية في هذه الأجهزة

فالنسبة الأكبر تتلقى تمويلها من الحكومة، وهو ما يعنى معيشتها على الحد الأدنى من الموارد المالية، والمؤكد أن النسبة الأكبر من هذا الحد الأدنى تذهب إلى بند المرتبات والأجور.. وتبقى نسبة هزيلة للإنفاق على البحث العلمى. لقد دفعت هذه الأزمات المالية عدداً غير قليل من الباحثين للهجرة خارج مصر، أو للانشغال بأعمال أخرى تدر عوائد أكبر، واتجه تفكير عدد منهم إلى التمويل الأجنبى عبر المراكز والأجهزة الخاصة، وهكذا وصلت نسبة الأجهزة التى تعتمد فى مصادر تمويلها على أجهزة دولية غير حكومية إلى ٣٦,٨% من إجمالى الأجهزة الاجتماعية فى مصر.. ويأتى هذا التمويل عادة من الأمم المتحدة، وعدد من المؤسسات الأهلية فى الولايات المتحدة وأوروبا. وقد ثار فى عام ١٩٩٨ جدل واسع حول أخلاقية التمويل الأجنبى للبحث الاجتماعى فى مصر، وتفجر الجدل حول قبول مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام منحة أمريكية فى تمويل جزء من استطلاع قام به حول اتجاهات المشاركة السياسية والرأى العام فى مصر، ثم حول تلقى المنظمة العربية لحقوق الإنسان تمويلاً خارجياً فى مشروع تبيان المنظمة، واتهمت جهات حكومية المنظمة بقبولها مطالب سياسية أجنبية مقابل حصولها على هذا التمويل. ثم طال الجدل حول مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذى كان قد تعرض لعلامات استفهام مماثلة عام ١٩٩٥. وكذا مراكز حقوق الإنسان وبعض المنظمات غير الحكومية، وعدد من الشركات التى تعمل بطريقة قانونية بديلة لتعقيدات قانون الجمعيات الأهلية. وواقع الأمر أنه طيلة الثمانينات والتسعينات وكثير من هذه المؤسسات تتلقى دعماً أجنبياً وأحياناً ما يكون هذا الدعم من سفارة أجنبية أو منظمات حكومية أو غير حكومية فى دولة أجنبية أو منظمات ذات طابع دولى، ولم تكن هذه الصيغة تلفت الانتباه فضلاً عن أن تكون موضعاً للنقد والتشكيك، واللافت للنظر أنه عندما أخذت هذه الصيغة التمويلية الأجنبية تجذب الأنظار... فقد أخذت إثارتها مساراً شخصياً وسياسياً بين أطراف الجدل فيها، ولم يكن هدف البحث الجاد عن تمويل وطنى كاف لإجراء وإثراء بحوث العلم الاجتماعى فى مصر هو غاية المتجادلين بقدر الإمكان ضبطاً لعلائق وموازنات خاصة هى بعيدة بالضرورة عن هذا الهدف الكبير. واقع الأمر كذلك أن هناك

مشكلة حقيقية تعتبر ضمن صعوبة التخلص من التمويل الأجنبي في مصر، ذلك أن هذا التمويل لازال أكثر سخاء ووفرة من فتات التمويل الحكومي وغير الحكومي في مصر، ثم إن الإطار الإداري التنظيمي لعمليات المنح لازال هو الآخر أكثر يسراً ومرونة منه في الحالة المحلية إضافة الى ذلك.. فإن هذا التمويل قد كفل صدور العديد من المشروعات البحثية الكبرى في مصر، كما أنه مثل قناة هامة لرفع مستويات الأجور والمكافآت للباحثين الاجتماعيين ومساعدتهم على نحو واضح، غير أن هذه المزايا لا تقلل من حجم المشكلات التي تترتب على استمرار اعتماد جزء كبير من أجهزة البحث العلمي في مصر على التمويل الأجنبي، ليس فقط للاعتبارات الوطنية والاخلاقية - وهي كافية - ولكن أيضاً من أجل تحقيق صيغة الاستقلال الإيجابي للعلم الاجتماعي في مصر.

ب - ضعف آليات استثمار الطاقات البشرية.

ج - غياب ميكانزم الفريق البحثي و العمل الجماعي.

٢- إرتباك دور الدولة بشأن البحث العلمي الاجتماعي.

٣ - تواضع القيمة المعرفية لمضمون العلم الاجتماعي.

العلم الاجتماعي وبنیان منظومة العلم والتكنولوجيا - الفجوة بين العلم الاجتماعي وفروع العلم والتكنولوجيا الأخرى

لا شك أن هناك فجوة بين العلوم الاجتماعية وبقية فروع منظومة العلم والتكنولوجيا الأخرى. ويرجع ذلك إلى:

١ . إن من أسباب تعظيم الفارق بين العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي ذلك الفصل الواسع التقليدي في المرحلة التعليمية الثانوية بين القسم العلمي والقسم الأدبي... ثم استمرار ذلك بين الكليات النظرية والكليات العملية، فسمى "النظرية" و"العملية" أعطى إنطباعات لدى جمهور المتعلمين بأن الأولى كليات "كلام" والثانية كليات "فعل" وحيث لا مستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون.. فقد

تغذى شعور قائم لدى طلاب القسم العلمي ثم طلاب الكليات العملية.. بأنهم فى طريق آخر أكثر جدية، وأن الإمعان النظري "والحفظ" و"الترتيل" دلالات ضعف ولا مجال له. لقد دعم من هذه الصورة ذلك التميز المستمر على المستوى الرسمي وفى الكثير من وثائق الدولة العامة وفى المؤسسات الأكاديمية بين العلوم لصالح العلوم الطبيعية.. ووصف العلوم الإجتماعية بأنها علوم غير منضبطة، أضف إلى ذلك إستمرار التميز بين أجهزة البحث الطبيعي والكوارر العلمية والإدارية فيها والتجهيزات التى توفرها وبين نظيراتها فى البحث الإجتماعي... حيث تخصص للأولى أضعاف ما يخصص للثانية.. كما أن أجهزة التعليم والتدريب والبحث فى مجال العلم الطبيعي تزيد مخصصاتها المالية بمعدلات تفوق كثيرا ميزانيات الأجهزة المناظرة فى العلم الإجتماعي^{٣٢}.

ومن الطبيعي أن تكون المخصصات المالية لأجهزة البحث الطبيعي أعلى منها لأجهزة البحث الإجتماعي غير أن المقصود هنا... هو عدم التكافؤ مع أخذ فارق التكلفة فى الاعتبار. ومن جانبها... فقد ساهمت أدبيات العلم الإجتماعية فى مصر فى توسيع هذه الفجوة... حيث غلب عليها الإنغلاق على نفسها، فزادت صعوبة اللغة وبدت مفاهيمها مستعصية حتى على المتخصصين فى الفروع الإجتماعية الأخرى، وظهرت نماذج من الكتاب والباحثين الذين يحاولون الحصول على مكانتهم العلمية من صعوبة وتعقيد أسلوبهم والإبهام، كما ضعفت الإجتهاادات فى الميادين التقريبية... فراجع الأدب العلمي وخفتت فلسفة العلم.

٢. أدى الإهمال الحكومي المشترك للعلم الإجتماعي والطبيعي على السواء... فى مجالات إتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة... إلى إتساع الفجوة.. حيث لم تتولد الحاجة للتعاون، إذ أنه من شأن أخذ نتائج المنظومتين فى الاعتبار أن يخلق تغذية مرتدة وتفاعلا إيجابيا بينهما، فالحاجة إلى نقل ثم إبداع التكنولوجيا وتطبيق نتائج البحث العلمي تحتاج إلى مهندسين وفنيين وعمال وغيرهم من فئات المجتمع المنوطة بهذه الأعمال، إن هذه الفئات نفسها لن يمكنها إتيان

^{٣٢} د. عزت حجازي، مؤسسات وأجهزة البحث الإجتماعي فى مصر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية

المطلوب منها دون أن تكون قد تلقت قيما إيجابية وثقافة علمية عقلانية وجدانية مما يحض على العقل والجهد والتطلع..

٣. لقد أسهم التخلف النسبي المشترك في منظومتي العلم الإجتماعي والطبيعي إلى توسيع الفجوة بينهما، فمن طبيعة التقدم والتطوير مد الجسور والإفادة وطرق الأبواب، ثم إن غاية كلا النوعين من العلم دفع مسيرة التنمية ورفاهة الإنسان... ولو أنهما كانا من التقدم والقرب من الهدف لالتقيا عليه. ولكن حالة التخلف النسبي التي عليها المنظومتان لم تجمعهما قرب الهدف. وبرغم التقدم المستمر لأوضاع البحث العلمي في مصر فإن إنجازا هائلا لم يحدث... ويذكر عزت حجازي أن أوضاع البحث الإجتماعي في مصر التي ناقشها د. مصطفى سويف على ١٩٦٩ في كتابه "نحن والعلوم الإنسانية" لازال صالحا ولم يحدث فيه تغيير برغم مرور أكثر من ربع قرن.

وفي لهجة قاسية يصف أحمد مستجير مجمل الأبحاث العلمية الحالية في مصر بالعشوائية، وأنه لا قيمة لها، بدليل أنها لا تحل مشكلات أو تحدث تطورا أو تعكس ابتكارا أو إبداعا من نوع ما، فهي وسيلة رخيصة للحصول على ترقية إدارية، أو مجرد النشر ولا يهم المردود العلمي^{٣٣}.

٢. الثقافة العلمية

بعض المعطيات التقييمية عن وضعية الثقافة العلمية في المجتمع المصري اليوم

لا شك أن وضعية الثقافة العلمية في المجتمع المصري اليوم هي إنعكاس لوضعية الثقافة المجتمعية السائدة بقيمتها وأساليبها ومناهجها - وهذه الأخيرة ثقافة لا تقوم على العلم ولا تنتمي إلى رؤى الحداثة المعاصرة. لهذا فإن الوضعية الحالية للثقافة العلمية في المجتمع لا تتم عن حداثة المفاهيم أو الاستناد إلى مفاهيم العلم في التعرف على قضايا الواقع ومشاكله كما لا تتم عن قوة الانتشار أو التغلغل بين أوجه النشاطات المجتمعية المختلفة ويبدو ذلك واضحا في ضعف مضمون ما يقدم

^{٣٣} د. أحمد مستجير (من حوار صحفي)، الأهرام المسائي، ١٩٩٨/٦/٣١.

فى مجال الثقافة العلمىة وإنحسار تأثيره وإستمرار سىادة الثقافات التى لا تقوم على العلم وتستند الى الخرافة والجهل.

وبالنسبة للمجلات والمطبوعات التى يمكن أن تضطلع بعبء تبسيط العلوم ومحاولة تعريف المواطن العادى بالجديد من منجزات العلم الحديث - فإن الساحة المصرىة تبدو نسبىا خالىة إلا من بعض المطبوعات مثل تلك التى تصدرها أكادىمىة البحث العلمى وأهمها مجلة العلم وبعض الكتب التى تهدف إلى تبسيط العلوم، وتسد مجلة العلم بعض الفراغ فى مجال الثقافة العلمىة فى المجتمع أما بالنسبة للكتب التى تصدرها الأكادىمىة فإنها محدودة التوزىع وقليلة الإنتشار.

أىضا فإنه توجد بعض المجلات التى يجرى ترجمتها فى بعض البلدان العربىة عن أصولها الأجنبىة وتوزع فى مصر خاصة المجلة المعروفة بإسم مجلة الأمريكى العلمى Scientific American - وهى لىست واسعة الإنتشار نظرا لقصور الترجمات العربىة عن التعبير بدقة عن مضمون المصطلحات والمعارف العلمىة خاصة المصطلحات الحديثة منها - أىضا فإن المصطلحات والتقارير الجديده فى صيغتها العربىة تبدو غريبه على المواطن ذلك أنه (المواطن) لا يستخدمها فى حياته اليومية وفى أحيان كثيرة لا يعرف معناها الدقيق فى اللغة العربىة. إن هذا الأمر يثير قضية بالغة الأهمية وترتبط مباشرة بموضوع نشر الثقافة العلمىة وهى قضية إستخدام اللغة العربىة فى مجالات تعليم وتعلم العلوم الحديثة وخاصة العلوم الطبيعىة منها - الأمر الذى يساعد - فى رأينا - على إستيعاب هذه العلوم بالعمق والفهم المطلوبين كما أنه يعين على إمكانية المساهمة العلمىة من جانب المجتمع العلمى المحلى فى النشاطات العلمىة القومىة على المستوى العربى كما يعين أىضا على الإسهام فى موضوعات العلم العالمى الحديث.. أما بالنسبة لبعض الوسائل الأخرى ومن أهمها وسائل الإعلام المسموعة والمرئىة والتى من المفروض أن تلعب دورا رائدا فى نشر الثقافة العلمىة ذلك أنها تقوم بطبيعتها بمخاطبة المتلقى دون حواجز أو عوائق - فإن متابعة ما تقدمه هذه الوسائل يشير الى أنها تلعب دورا محدودا فى عملية نشر الثقافة العلمىة ذلك أن موضوع الثقافة العلمىة - بداية - لا يقع ضمن الأولويات الملحة للبرامج التى

تقدمها الإذاعة أو يقوم التلفزيون بإرسالها كذلك فإن هذه الوسائل تفتقر إلى توافر الكوادر المهنية المدربة على الإضطلاع بإعداد برامج ذات مضمون عن قضايا العلم والثقافة العلمية ولذلك فإن البرامج المقدمة تتسم بضحالة المضمون وسطحية الإعداد والتقديم هذا بالإضافة إلى أنه في كثير من الحالات التي تجري فيها تقديم برامج مخصصة عن موضوعات علمية بحتة فإن مقدم البرنامج يقوم بعملية خلط متعمد بين المعارف العلمية وبين كثير من المعتقدات الخرافية التي ليس لها أساس من العلم لذا يفتقر البرنامج إلى الهدف العلمي الذي يسعى إليه ولعله يمكن القول أن الإهتمام بقضايا الثقافة بشكل عام والثقافة العلمية على وجه الخصوص لا يحتلان مكانا بارزا بين إهتمامات المشاهد المصري العادي. كما أن حب الإطلاع والقراءة لا يمثلان جزءا من سلوكيات المواطن المصري.. الأمر الذي نراه - في حقيقته - إنعكاسا لبعض الفهم القاصر للثقافة الوطنية السائدة من أنها ثقافة قد سبقت كل الثقافات وأنها قد أشارت من قبل إلى كثير من منجزات العلم المعاصر مما يولد إحساسا بأن لدينا من الزاد الثقافي ما يكفينا ويزيد. أن هذا الأمر يسبرز ويؤكد على العلاقة الوثيقة بين البنية الثقافية السائدة في مجتمع ما وبين إمكانية غرس بذور الثقافة العلمية حيث تعتبر الأولى عائقا أمام عملية نشر المعارف العلمية وتأكيدا في عقل ووجدان المواطن..

هذا وقد جرى حديثا تخصيص قناة للبحث العلمي ونرجو أن تهتم بقدر مؤثر في الثقافة العلمية.

وإذا حاولنا - في هذا السياق - أن نتطرق لدور الجمعيات أو النقابات المهنية في مجال العمل الثقافي بالمعنى الواسع أو في مجال الثقافة العلمية على وجه التحديد فإنه يمكن القول أن هذه الجمعيات أو النقابات تهتم أساسا بالقضايا المهنية الخاصة بأعضائها وأنها حتى لا تفكر في مناقشة بعض قضايا الوطن ذات الإهتمام العام أو التطرق لبعض القضايا السياسية التي يمكن أن تؤثر على مهنتها وعلى مستقبل الوطن بشكل عام. ومن هنا فإن إهتمام هذه المؤسسات بالثقافة بشكل عام يبدو محدودا للغاية. وفي هذا السياق نود أن نشير على وجه الخصوص إلى أن بعض الجمعيات العلمية التي تضم بين أعضائها المتخصصين في مجالات

العلوم المختلفة والمفروض أنها ترعى الشؤون العلمية لهؤلاء الأعضاء وتعمل على تطوير هذا المجال أو ذاك من مجال المعرفة العلمية لا تقوم إلا بالقليل جدا فى هذا الإتجاه... وفى حقيقة الأمر فإن دور هذه الجمعيات يزد ويضعف مع إزدهار أو ضعف الحركة السياسية العامة فى المجتمع وأنها فى بعض الفترات قد لعبت دورا بارزا فى مجال الثقافة بشكل عام والثقافة العلمية على وجه التحديد إلا أن دورها اليوم محدود للغاية.

التعليم ووسائل الإعلام - بعض العوامل والإتجاهات التى تعوق نشر الثقافة العلمية

لسنا بحاجة الى التأكيد على أهمية التعليم والعملية التعليمية فى صياغة عقل ووجدان المواطن الفرد وبناء منهجه وأسلوبه فى الفهم والتفكير والتعامل الفلحص مع مختلف المعارف والرؤى الفكرية وفى النهاية صياغة مواقفه الكلية وتحديد رؤيته للكون والوجود وما يحيط به من المعطيات المادية والفكرية للطبيعة والمجتمع. إن هذا الدور للتعليم يجب أن يستند إلى أعمال أساليب ومناهج البحث العلمى وأن يحتكم إلى العقل والمنطق بما يسمح ببناء ثقافة الفرد على أساس من المعرفة العلمية ومعطياتها أو ما يطلق عليه ثقافة الحداثة أو ثقافة العلم. وهى تلك الثقافة التى تنطلق من أنه لا سلطان على العقل إلا العقل وهى تنبذ المطلقات وتؤمن بنسبة المعرفة وتجدها وترفض الخرافة والتعصب العقيدى.

وإنطلاقا من ذلك وإذا نظرنا إلى واقع العملية التعليمية فى وطننا من حيث أهدافها ووسائلها وأساليبها ومحتوى المناهج التى يجري تدريسها.. فإننا نجد أن هذه العملية محتواها المعرفى وبوسائلها وأساليبها تتضمن كثيرا من العوامل والإتجاهات التى لا يمكن أن تكرر ثقافة العلم أو أن تعمل على تعميق قدرة الإنسان على التفكير وإبداء الرأي والحوار والتسامح وإحترام الآخر. ولعل أول ما يمكن أن نشير إليه فى هذا السياق هو أن التعليم فى وطننا بكل أنواعه كان وما يزال يقوم على أسلوب التلقين وهو أسلوب لا يعترف بالحوار ويخلق وضعاً من الخضوع من جانب أحد أطراف العملية التعليمية وهو الطالب للجانب الآخر وهو المعلم. وهو ما يخلق علاقة إذعان تؤدي إلى الخضوع وقتل ملكات الإبداع والتفكير الحر.. فإذا أضفنا إلى هذا أن جل ثقافتنا تقوم وتستخدم نفس الأساليب، فتقافتنا ثقافة تلقينية

تعتمد على خضوع الجانب المتلقي لما يلقي عليه خضوعا مطلقا. لتبين لنا طبيعة العلاقات التي يقوم على أساسها البنية الثقافية وهي علاقات إستراتيجية جامدة لا يتولد عنها الخلق والإبداع بل يتولد عنها الركود والعقائدية الجامدة.

أيضا فإن من أهم الخصائص التي يصطبغ بها نظامنا التعليمي هو إزدواجية العملية التعليمية فيما هو قائم من تعليم مدني (علماني) وتعليم ديني يقوم في الأساس على الرؤى الدينية والمعارف المرتبطة بها. ولما كنا لسنا بصدد مناقشة هذه القضية، فإننا نقول فقط أن هذه الإزدواجية تخلق في عقل المواطن إزدواجية أخرى بين ما يقوم على المعارف العلمية المنهجية بالمعنى المعاصر لها وبين ما يقوم على المعارف الدينية والتي يمكن أن تختلف تماما عن الأولى من حيث المنطلقات والرؤى والنظرة العامة والبناء الفكري بوجه عام. إن هذه الإزدواجية المعرفية تخلق نوعا من الإزدواجية الثقافية التي يختلط فيها دور العقل مع دور المسلمات والعقائد والتي لا يمكن أن تؤدي إلى ثقافة العلم بل تؤدي إلى ثقافة مشوهة يصعب الإستناد إليها لبناء قاعدة ثقافة عصرية حديثة.

ولعل ما يدفعنا إلى التفكير والقلق في هذا الشأن هو سيادة تلك الثقافة التي تستند إلى الرؤى والمعارف المطلقة بحيث يمكن القول أن هذه الثقافة الأخيرة تشكل جزءا لا يتجزأ من البنية الفكرية للمواطن وتلتحم معها إلتحاما عضويا بحيث تشكل نسيجاً واحداً تمثل معارف ومعتقدات بنية فكرية لها خصوصيتها بالنسبة للإنسان المصري والعربي بشكل عام. إن هذا الوضع في رأينا يمثل إرثاً حضارياً قد توارثته الأجيال وهو يضرب في عمق كيان الفرد ووجوده المادي والروحي مما يمثل عائقاً وسياجاً فكرياً مانعاً أمام إمكانية تجديد ثقافتنا وإعادة بنائها على أسس من العلم الحديث ومنجزاته. إن هذه الخلطة الفكرية التي يحملها عقل المواطن، أصبحت تمثل مكوناً من مكونات الجسد الحي للإنسان المصري والعربي بلحمه ودمه.

إن ما أوردناه من وجود هذه الإزدواجية الثقافية في مجرى العملية التعليمية يبدو أثره واضحا في كثير من الأعمال التي تقدمها وسائل الإعلام خاصة تلك التي ترتبط بالبرامج التي تستهدف التعريف بالعلوم الحديثة وتطبيقاتها - فقد سبق أن

أشرنا إلى هذا الأمر عند تعرضنا لتقييم بعض البرامج التي تنبثها وسائل الإعلام حيث يلجأ المعلق الى الخلط بين الحقائق العلمية ومحاولة إلbasها ثوب يتفق مع العقائد والمعلومات السائدة.

إن ما نشير اليه هو مجرد أمثلة تخص مجال التعليم ووسائل الإعلام لما لهدين المجالين من أهمية ولكننا نستطيع أن نسرود ونطول مجالات أخرى عديدة تقوم فيها هذه الإتجاهات المعاكسة والتي تصدر عما اسميناه بالإزدواجية الثقافية.

وفي حقيقة الأمر، فإن تحقيق نشر الثقافة العلمية وتسيدها في الفكر العربي أمر يصطدم أول ما يصطدم بوجود وتجذر تلك الثقافة التي تقوم في أغلب عناصرها على الأسطورة والخرافة واللاعلم ليس فقط في البنية الثقافية العامة للمجتمع بل هي متحذرة في كينونة الإنسان الفرد وتمثل جزءا من وجوده المادي والفكري على ما ذكرنا. إنه في نفس الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات بضرورة تجاوز ثقافة الماضي والتحول نحو ثقافة الحاضر والتفاعل معها لإعادة صياغة ثقافة عصرية حديثة - فإننا يمكن أن نرصد بعض ممارسات وسائل الإعلام والتي تقوم ببث جرعات هائلة من ثقافة اللاعلم وثقافة الخرافة بحيث تتجاوز هذه الجرعات أضعاف أضعاف ما تبثه من برامج قد تحاول معالجة قضايا العلم والتفكير العلمي.

إن هذا الوضع يطرح علينا ضرورة إعادة بناء ثقافتنا بحيث تقوم على أساس من العلم مع الإحتفاظ بكل ما هو جيد وأصيل في ثقافتنا السائدة وبكل ما يساعدنا على الارتقاء والنقدم.

وفي هذا السياق وإذا ما حاولنا أن نتعرف على بعض الإتجاهات والعوامل ذات الأهمية التي تعوق التحول نحو ثقافة العلم وإعادة بناء تراثنا الثقافي بحيث يستطيع أن يستجيب لمتطلبات الحداثة ومعطياتها على المستوى العالمي وأن يتفاعل تفاعلا مع الثقافة العالمية البازغة. فإننا نتوقف عند الإنسان الفرد وعند قضية الحريات العامة وممارسة الديمقراطية وإطلاق قوى التغيير وإقرار حق تكوين الأحزاب والمنظمات ورفع القيود عن حركتها وتوفير إمكانية تداول السلطة - أي نتوقف عند قضية التغيير السياسي باعتبارها قضية حاكمة لإعادة صياغة واقعنا السياسي والاجتماعي والثقافي.

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فإنه فى هذا السياق قد صدرت أخيراً وثيقة تحمل عنوان التعليم والمستقبل للسيد وزير التربية والتعليم وقد صدرت ضمن مجموعة القراءة للجميع ولعل المتخصص بهذه الوثيقة يجد فيها مبتغاه بل هى تشير الإعجاب من حيث إدراك القيادة السياسية فى مجال التعليم لحجم ونوعية القضايا المجتمعية والمتعلقة بالعملية التعليمية والتى يلزم إعداد العدة لمواجهتها والتصدي لها. إلا أنه لم يرد فى الوثيقة المذكورة أى إشارة عن النظام السياسي الذى يسمح بأن تجري فيه عملية التغيير من حيث طبيعته والأسس التى يقوم عليها والقوى الفاعلة فيه وأهدافه الإجتماعية وموقفه من قضايا الحريات والممارسة الديمقراطية وحق تكوين الأحزاب، وإمكانية تداول السلطة وغيرها من القضايا التى تمثل الأركان الأساسية التى يمكن أن يقوم عليها البنيان السياسي الذى يفتح الطريق أمام ممارسة إعادة بناء ثقافتنا الوطنية وتجاوز التحديات التى تواجهنا لبناء إعادة ثقافة معاصرة تقوم على العلم والمعرفة العلمية وتتفاعل مع الثقافة العالمية المعاصرة. إذ أن البنى السياسية التى توصف بالإنفتاح والتعددية وتقوم على مبادئ الحريات والديمقراطية هى التى تستطيع أن تنهض بمجتمعاتها فى كافة الميادين ومن بينها ميادين العلم والثقافة لكي يمكن لهذه المجتمعات أن تتجاوز العقبات وتصبح قضية التحول من ثقافة الجمود إلى ثقافة التحرر أمر وارد وتتوافر المقومات اللازمة والمتاحة والبنية السياسية التى تسمح باستنباط ثقافة العلم بمعطياته وأساليبه ومناهجه ورؤاه.